الباب الخامس

مشروع الدولة الاسلامية

ويتضمن الموضوعات التالية :-

- المشروع الاسلامي لماذا؟
- دور الخليفة في الدولة الاسلامية
- ضرورة الحكومة للتجمّعات البشرية
- مظاهر المشروع وعناصره
- المبادئ والمرتكزات
- مراجعات على المشروعات المتاحة

المشروع الاسلامى لماذا؟

جاء في البروتوكول الأول من بروتوكولات صهيون إن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء، والحاكم المقيد بالأخلاق ليس بسياسي بارع، وهو لذلك غير راسخ على عرشه.

هذه العبارة هي خلاصة ما كتبه مكيافيللي في كتابه الأمير الذى اجتهد أن يشرع فيه للخسة التى يستخدمها الحكام ورجال السياسة من كذب وغش وخديعة وقتل وسفك دماء،وجعل القاعدة الشهيرة الغاية تبرر الوسيلة عنواناً للعمل السياسي وقد عملت كل الهيئات والتجمعات والأحزاب الرافضة للدين ولتنظيم الحياة على أساس أخلاقه وقيمه السامية على غرس هذا المفهوم اللا أخلاقي للسياسة في نفوس الناس، ولقي ذلك قبولاً ورواجاً في أوروبا بعد أن ذاقت الأمرين من تحالف رجال الكنيسة المنحرفين مع الأباطرة المستبدين، وقامت الثورات الأوروبية تدعو إلى شنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس، ثم حشرت أوروبا الدين في زاوية شخصية ضيقة ، معتبرة أن قيمه ومبادئه مجرد وصايا أخلاقية نبيلة تصلح للرهبان في الأديرة وينبغي تقديسها بالبعد عن معترك الحياة؛ حتى لا تتلوث بالغش والدنس الذي تصطبغ به مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع الإنساني، وشاعت مقولة أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وحصرت ما لله في داخل النفس ودور العبادة،

ومنحت قيصر الأرض وما عليها وفي ظل الانهيار والانهزام الحضاري أمام التقدم المادي الغربي نقل بعض المثقفين العرب هذه المفاهيم إلى بلادنا ورأينا من يقول إن الدين شئ نبيل، ولكن محله القلب، ولا ينبغى خلطه بالسياسة، ولما ضاق صدر الإمام محمد عبده من ألاعيب بعض السياسيين ومكرهم قال مقالته الشهيرة لعن الله ساس ويسوس وسياسة،وما دخلت السياسة في شيء إلا أفسدته وتلقفها أصحاب الهوى ليجعلوها دليلاً على ضرورة ابتعاد علماء الدين وإبعاد الدين نفسه عن السياسة ولم يزل هذا النظر الذي يستوحي أفكاره ورؤاه من التجربة الغربية أساساً يسعى لتقليص دور الدين في الواقع والحياة، حتى ليتساءل بعضهم مستنكراً ما للدين والسياسة؟ وما للدين والاقتصاد ؟ وما للدين وقضايا المجتمع؟ وتعالت الأصوات بالدعوة إلى كف رجال الدين عن التدخل فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، والاكتفاء بما أسموه المهمة السامية للدين المنحصرة فى تهذيب المشاعر وتنبيه الضمائر وترتيب أمور الموتى وتلاوة القرآن في السرادقات على أرواح الموتى،وتسامح بعضهم فتصدَّق علينا بأنه لا بأس بأن تتوافق قوانين الأحوال الشخصية مع الدين، فيما تشدد آخرون فقرروا أن الحياة الشخصية ومنها العلاقة بين الذكر والأنثى ينبغي أن تكون حرة لا تخضع لضوابط الدين والأخلاق وكان من الطبيعي أن تنهض الحركة الاسلامية بتقديم رؤيتها المؤسسة على رعاية المبادئ قبل المصالح المستهدفة

لتقديم النموذج الأخلاقي السياسي،والمستمدة من الفهم الوسطي الصحيح للإسلام ولدور الدين في المجتمع، باعتبار الأمر في بلادنا الاسلامية مختلفاً تماماً عن الحالة الأوربية من جهات متعددة:

- ليس عندنا في الاسلام رهبنة ولا سلطة روحية ولا رجال دين يحلون ويحرمون برأيهم أو يتكلمون باسم الله أو بالحق الإلهي.

- أمتنا لم تعان على الإطلاق من تواطؤ علماء الدين مع السلطة المستبدة من خلال تحريف نصوص الشريعة .

- التدين الصحيح المبني على تنمية القيم الروحية والأخلاقية أساساً متمكن من نفوس أمتنا .

- الاسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً .

- إن نصوص الشريعة قاطعة باحترام العلم والعلماء وتقدير البحث والباحثين في كل المجالات النافعة للإنسان .

- التجربة التاريخية للتطبيق الصحيح لهذا الدين الشامل في الواقع أثبتت نجاحاً منقطع النظير وأنتجت حضارة راشدة عاقلة في كل المجالات، وأثبتت القراءة التاريخية المتجردة أن حالات الصعود والهبوط في الأمة كانت مرتبطة بشكل واضح بمدى تمسكها أو إهمالها لدينها وشريعة ربها عز وجل، وأن الأخطاء التي حدثت كانت من انحراف الناس أو من سوء التطبيق لا من خلل في ذات المنهج وقواعده الكلية.

ما يمثله الخليفة فى الدولة الاسلامية :

فى الدولة الاسلامية الأولى كان الخليفة يمثل القيادة الفعلية للأمة وكان المسلمون يطيعونه بما أمر الله له من حق فى الطاعة مادام لا يعصى الله فيهم ولم يكونوا خرفاناً كما يرى البعض الآن فكان القائد والمعلم والموجه لكل أمور الدولة وكان حقيقاً بذلك وجديراً به لأنه كان دائماً أعلمهم بما يصلحهم فى الدنيا والآخرة أما وقد اختلت المعايير التى يتم اختيار الخليفة على أساسها فقد تغير الوضع وأصبح بعض القادة هم الذين يديرون أمور الدولة حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الخليفة رمزاً شرعياً يربط بين الهوية ، والنظام السياسي ، ربطاً وثيقاً ، بكلّ ما يعطيه هذا الربط من آثار عظيمة على الأمّة.

ضرورة الحكومة للتجمّعات البشرية :

لم تكن الحكومة والدولة كظاهرة تاريخية وسياسية توجد في الأيام الأولى من عمر الإنسان،ولا في حياة المجتمعات البدائية وهذه المجتمعات ما إن وصلت إلى درجة من تطور الحاجات،حتى لم يعد بإمكانها الاستمرار اعتماداً على العفوية والتلقائية السابقة،التي كانت سائدة لتنظيم شؤونها الاجتماعية وترتيب علاقات الإنتاج والحقوق ،الأمر الذي استلزم الحاجة إلى ظهور ووجود حكومة ودولة،ثم إن هذه الظاهرة بدأ يتعمق وجودها في المجتمع وتزداد الحاجة إليها كلما اتسعت

المجتمعات وتعددت مطالبها، حتى عدّت الدولة حاجة طبيعية وضرورية تقتضيها إفرازات التجمع، وتحث على وجودها الحركة الاجتماعية.

يقول أرسطو: الإنسان كائن اجتماعي،والذي يبقى متوحشاً إنسان ساقط [1]. وقد تزامنت ظاهرة الدولة الصالحة مع ظاهرة النبوة زمنياً وسببياً؛ فكان الأنبياء هم أول من سعوا إلى إرساء قواعد حكومة العدل من أجل الاحتكام إليها في حل الاختلافات الاجتماعية بالإضافة إلى ما يستتبع الكفر من مواجهة وتصدي.

لذلك فالدولة والحكومة ظاهرة اجتماعية وتاريخية، وضرورة لكل تجمع بشري،ولا يمكن لأي اجتماع أن يقوّم إلا بها، والحكومة الصالحة ظاهرة إلهية مؤطرة بالأحكام الشرعية تأسست على يد الأنبياء، وأُريد لها أن تحقق للإنسان سعادته في دنياه وآخرته.

مظاهر الاسلام الحضاري وعناصره:

في رؤية رئيس الوزراء الماليزي د0مهاتير محمد فإن أهم مظاهر الاسلام الحضاري تتمثل في بعض النقاط هى:

العالمية: لأنه يستمد روحه ومقاصده من الاسلام الذي هو رسالة للناس كافة ورحمة للعالمين.

1- علم السياسة- ترجمة أحمد لطفي- ص 96.

الربانية: حيث مصدره الأساسي وحي الخالق العظيم، ويبتغي ربط الناس بالله رب العالمين؛ فهي ربانية الغاية ، كما هي ربانية المصدر والمنطلق.

الأخلاق: فالأخلاق الفاضلة التي تفضي إلى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر هي أبرز ما يدعو إليه الاسلام الحضاري.

التسامح: وذلك من أجل مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والتكافل بكافة أعراقهم ومعتقداتهم، وتفهم الآخرين واحترام خياراتهم العقدية والثقافية.

وهو يرى أن للإسلام الحضاري سمات وخصائص تميزه عن غيره من المناهج أبرزها ما يلي:

التكامل: تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر.

الوسطية: يقوم المشروع على الاعتدال في منهجه0

التنوع: من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة0

الإنسانية: بمعنى أنه رسالة موجهة إلى الإنسان.

<u>عناصر الاسلام الحضاري</u>:

يقوم مشروع الاسلام الحضاري على عشرة عناصر أساسية ينبغي على المسلمين أفرادًا وجماعات العمل على تحقيقها، وهي:

1- التعليم الشامل: الذي يجمع بين معارف الوحي وعلوم العصر،

ويغطي فروض الكفاية والأعيان .

2-الإدارة الجيدة التي تحسن إدارة الموارد البشرية والمادية 0

3- التجديد في الحياة بمعنى ترقية أساليبها من ناحية التمدن والحضارة.

4- زيادة جودة الحياة وتوفير متطلبات الحياة الكريمة .

5- قوة الشخصية من حيث الإخلاص والأمانة.

6- الحيوية والنشاط من حيث استجابته للمتغيرات وإدراكه لمتطلبات الحياة المتجددة ومسائلها المتشعبة.

7- الشمول والسعة حيث يقوم المشروع على الفهم الشامل للإسلام .

8- العملية والواقعية فلا يجنح إلى المثالية المجردة.

9 - الاستقلال وعدم التبعية للأجنبي بأى صورة .

10- تعزيز مؤسسة الأسرة فهي اللبنة الأساسية في المجتمع.

مراجعات مشروع الدولة الاسلامية:

ان إطار المبادئ الاسلامية لا يعني ولا يمكن أن يعني بحال من الأحوال، ما يقصده ورثة الحركة الإصلاحية من الاسلاميين عندما يتحدثون أن الثورة الجزائرية كانت تهدف إلى تأسيس دولة إسلامية بالمعنى الأصولي للكلمة من خلال إسقاط مفردات التراث الفقهي الاسلامي القديم على الواقع المعاصر، لتتحول الدولة الوطنية النابعة أساسا من الإطار الحداثي، إلى دولة فقهاء أو دولة دينية بالمعنى الثيوقراطي للكلمة، لكن لنعد إلى أساس المفهوم الاسلامى للدولة، ما هو

مضمونه ؟ وكيف ورد في النصوص ؟ هل الدولة الاسلامية هي التي تتحرك في روح النصوص والقيم الاسلامية العامة، أم هي التي تُسقط مفردات التراث الفقهي القديم على الواقع المعاصر ؟ بتعبير آخر : هل هي دولة المُشرع المدني الذي يستلهم روح الاسلام بما لا يتناقض مع نصوصه وتوجهاته ومقاصده العامة أم هي دولة الفقهاء ؟

في الوقت الذي كان المثقفون والأدباء في العالم الاسلامي، يرثون ويتألمون حسرة على سقوط الخلافة وكان بعض السياسيين العرب يحاولون إعادتها أو إحياءها في إطار جديد، خرج الشيخ عبد الحميد بن باديس عن هذا السرب وكتب مقالاً نارياً يؤيد فيه إسقاط هذه الخلافة التي كما قال، لم يبق لها من المعنى الحقيقي للخلافة سوى الاسم، بعد أن أصبحت موبوءة بالظلم والاستبداد ومختلف أشكال القذارة والوسخ والعمائم المنافقة، على حد تعبير الشيخ عبد الحميد الذي استبشر خيراً يومها بسقوط هذا الصنم وقال : آن الأوان أن يستيقظ الأتراك من سباتهم ويكسروا قيود الظلم ويبحثوا عن طريق جديدة نحو المستقبل وسيجدونها لا محالة.

من الطبيعي أن شيخ الأزهر لم يرد على رسالة الشيخ عبد الحميد المفتوحة، والمتصور أنه لم يرد لأنه لم يجد ما يرد به وأزعم أن كل من يقرأ رسالة الشيخ عبد الحميد سيتفق معه في هذا الرأي واليوم بعد أن

هدأت زوبعة سقوط الخلافة ، من حقنا أن نتساءل : إلى أين وصلت تركيا اتاتورك اليوم ؟ وإلى أين وصل العالم العربي الذي بكى وما تزال بعض أطيافه ومكوناته إلى اليوم تبكي على ضياع الخلافة ؟ أقول هذا بصرف النظر عما كتب حول مصطفى كمال وطبيعة التغييرات التي أجراها على تركيا بعد توليه مقاليد الحكم، لأن الاسلام ما يزال موجودا في تركيا بل إنه استطاع أن يخرج في صيغة جديدة أدهشت حتى العالم الغربي في تميزها.

وقبل الشيخ عبد الحميد، نشر الأزهري الشيخ علي عبد الرازق كتابه الشهير والمثير للجدل بعنوان الاسلام وأصول الحكم هذا الكتاب الذي أقام الدنيا حين صدوره، وتعرض صاحبه للتكفير من طرف رجال الدين في الأزهر وسُحبت منه جميع شهاداته ومُنع من الوظيفة فهل كتب الشيخ ما يبرر إصدار فتوى بتكفيره ؟ إن علي عبد الرازق لم يقل أكثر من الآتي : إن طبيعة الدولة في الاسلام مدنية وليست دينية، بمعنى أن المسلمين لا يختلفون عن بقية البشر في احتياجهم إلى وجود الدولة وآلياتها لإدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم حسبما هو جار في مختلف التجارب البشرية وهذا أمر يشكل ضرورة دينية بإجماع الفقهاء، حيث لن تجد فقيها واحدا يوافق على بقاء الناس عموما والمسلمين خاصة، يوما واحدا بلا نظام أو دولة، لأن ذلك يشكل عندهم ذريعة لانتشار حالات

الفوضى واللا أمن مما يفسد حياة الناس ويضيع مصالحهم كبشر وهذا يتعارض مع المقاصد الكبرى للشريعة التي تهدف أساساً إلى حفظ الدين والنفس والمال والعرض والنسل.

وفي هذا الإطار، يكون على المسلمين أن يدرسوا التجارب السياسية للبشر وينقدوها ويضيفوا عليها ويتجاوزوها إذا كان لا بد من التجاوز، تماماً كما فعلوا في الفلسفة والطب والفلك ومختلف العلوم التي اقتبسوها من الآخر وأبدعوا فيها وحققوا التجاوز وكما أنه ليس ثمة في الاسلام وصفات علمية للمعمار والطب والهندسة والفيزياء وغيرها من العلوم، وأيضاً ليس ثمة وصفة تفصيلية لطبيعة الدولة ومؤسساتها وهذا لا يمنع من وجود خطوط القيم والأخلاق العامة التي لا ينبغي للدولة أن تخرج عنها والمتمثلة في احترام قيم العدل والحرية وكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية والمساواة أمام القانون وغير ذلك مما ورد في النصوص القرآنية والنبوية ويمثل المشترك القيمي الإنساني في الوقت نفسه.

وفي هذا السياق يؤكد الشيخ علي عبد الرازق أن النظام الذي أقامه النبي ص، لم يكن دولة بالمعنى الذي يطرحه المسلمون اليوم، وإنما كان فقط نوعاً من التنظيم أو الهيكل التنظيمي الذي يعتبر ضروري لكل نبي وكل رسول وكل مصلح يريد أن يبلغ رسالته ويُحدث التغيير داخل مجتمعه.

ان مشروع الحكومة الاسلامية لا يشكل عند الداعين إليه مجرد مشروع إنقاذ، واسترداد هوية مفقودة فحسب، وإنما يمثل لديهم أمانة ثقيلة يجب أداؤها، ومسؤولية عظيمة ينبغي تحملها، والأدلة لديهم على ذلك كثيرة نكتفي هنا بإيراد دليلين؛ دليل السيرة النبوية ودليل ضرورة تطبيق الأحكام الشرعية.

يرتكز الدليل الأول على أن الرسول ص بمجرد نزوله المدينة المنورة أقدم على تأسيس الدولة، بكل ما لهذه الكلمة من مدلول وحركة، ومارس ص كل ما هو من شأن الحاكم السياسي مما يتطلبه أي مجتمع منظم ذي طابع قانوني وصفة رسمية وصبغة سياسية، كما اتخذ المسجد مركزاً للقضاء والإدارة والتخطيط ، ووضع الرواتب،وعين المسؤوليات والأولويات، وخاطب الملوك والأمراء، وسير الجيوش والحملات العسكرية...الخ،وبذلك يكون الرسول ص هو أول مؤسس للدولة الاسلامية وأن من يراجع التاريخ النبوي يلاحظ أن النبي ص كان منذ بداية بعثته الشريفة وحياته بصدد تأسيس الحكومة وإقامة الدولة[1]

وكما يقول ربنا الكريم (ولكم في رسول الله أسوة حسنة) .

ب) القوانين الاسلامية وحاجتها إلى القوة التنفيذية: ويشدد هذا الدليل على أن الاسلام ليس ديناً منحصراً في الأعمال العبادية والآداب والمراسم الشخصية فحسب، وإنما هو نظام واسع وشامل لجميع ما

1- جعفر السبحاني: مفاهيم القرآن في معالم الحكومة الاسلامية، ج2، ص 16.

يحتاجه الإنسان ويواجهه في معاشه ومعاده، ومع ملاحظة القوانين الاسلامية في مختلف مجالات الحقوق والاجتماع والمالية يتأكد بأن طبيعة هذه القوانين وطريقة تنفيذها تقتضي وجود الدولة، وتدل على أن مشرّعها افترض وجود حاكم يقوم بتنفيذها.

إن الاسلام لا ينحصر في التقنين والتشريع فقط، من دون الالتفات إلى القوة المنفذة وشروطها، بل شرّعت أحكامه ومقرراته على أساس الحكومة الصالحة التي تقدر على إجراء المقررات وتنفيذها، فاشتبك فيه التقنين والتنفيذ معاً، وكانت الحكومة الصالحة المنفذة للقوانين من أهم برامجه، وداخلة في نسيجه ونظامه،بما لا يوجب تعطيل الحكومة للأحكام وإهمالها ويفيد الخوض في تحليل النصوص الشرعية ودلالاتها الإلزامية، أهمية وجود الحاكم الشرعي، وضرورة تنفيذ الأحكام والحدود الشرعية، وهي من الكثرة ما يجعل تقصيها ينحى بنا منحى آخر، ومن أراد المزيد فليراجع ذلك في محله.

المخاوف المحتملة: قد يقال إننا كمسلمين لسنا بصدد الأدلة والبراهين التي تثبت لنا صلاحية وشمول وقدرة عقيدتنا الاسلامية وأحكامها السمحاء، ولا بصدد الأدلة التي تؤكد لنا ضرورة أو وجوب التزامنا بها وتحكيمها بيننا، فربّنا هو الذي أخبر بذلك.

وإننا كمسلمين نعيش أزمة كبرى ومحنة عسيرة، فشل حلها لذا من اللازم علينا أن نعود إلى ديننا وأحكامه باعتباره البلسم الشافي لجروحنا لكننا نبحث عن الضمان.

إن ما نخشاه هو أن نعود مرة أخرى لمظلة الاستبداد وسيف القمع، هذه المرة باسم الدين وباسم الله فيضيع دم الضحية بقداسة الجلاد إن فساد حكامنا الحاليين يضرنا ويضر أنفسهم، أما فساد الحاكم الاسلامي فإنه يضرنا ويضر نفسه ويضر الاسلام، تلك العقيدة التي نحتمي بها حينما يشتد الجور علينا وتتفاقم مصائبنا.

هذه مخاوف المسلمين من قيام حكومة إسلامية وهي مخاوف لا تنبعث من الخيال ولا من التعصب كما هو شأنها عند النخب وإنما تنطلق من قاعدة الموروث التاريخي المثقل بتجارب الاستبداد السياسي التي حفلت بها الحياة الاسلامية السابقة، والتي مورس فيها التعسف باسم الاسلام والخلافة، إنها مخاوف حقيقية وواقعية، ومن الحق أن تثار، ولكن الحق أيضاً أن يصار إلى حلها والعمل على عدم تجسدها مرة أخرى، عبر إيجاد الضمانات وصمامات الأمان اللازمة، والشروط المحكمة لانتخاب أولياء الأمر، ومسؤولي النظام، وإعطاء الأمة وطلائعها المؤمنة دورها في الانتخاب والمحاسبة.. الخ.

إن من الحق إظهار هذه المخاوف، والإعلان عنها، والتذكير بها، حرصاً على الدين عموماً، وعلى التجربة المزمع قيامها خصوصاً، لكن

ليس من الحق أن تتحول هذه المخاوف إلى عقبات أمام المشروع منذ بدايته، وليس من الحق أن تكون حجة الحرص على المشروع مدعاة لإجهاضه أساساً فنحن مع الضمانات، ومع الشروط والضوابط، ومع إعطاء الشعب حقه في الانتخاب والاختيار من أجل ترصين المشروع وسد منافذ الانحراف المحتملة فيه.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة اكتسب الجدل المتعلق بتشكيل الدولة في المحيط الاسلامي أهمية كبرى عند الاسلاميين قبل كل شئ، ثم انسحب البحث إلى جميع التشكيلات والانتماءات فأصبح على رأس اهتمامات حتى من يصف نفسه بالحداثي بل والعلماني أيضاً، والسبب في ذلك يعود لأمور كثيرة، منها:

- تحوُّلُ الكلامِ حول مشروع الدولة في الوسط الاسلامي إلى واقع خارجي بعد أن كان حبيس التنظير لمدة طويلة، فقد كانت الأدبيات الاسلامية تكتفي بالتنظير حول المشروع الاسلامي السياسي في القرنين التاسع عشر والعشرين بصيغ مختلفة، كتطبيق الشريعة والحكومة الاسلامية والدولة الاسلامية والحاكمية الاسلامية والاسلام هو الحل وما إلى ذلك، مشعرة المثقف المسلم بأن العدالة السياسية والرفاه الاجتماعي لا يمكن تحققهما إلا بعد أن تجد هذه الصيغ حظها من التطبيق.

لكن في ثمانينات القرن العشرين بدأت هذه الصيغ تتجه نحو التطبيق الفعلي في الوسط الاسلامي الشيعي والسني، ففي إيران طبق مشروع الحكومة الاسلامية التي نادي بها الإمام الخميني تحت شعار ولاية الفقيه، وفي السودان طبق المشروع الذي كان ينادي به الترابي على الأقل في مراحله الأولى وإن كان الترابي يتبرأ منه الآن، ومازالت كثير من الصيغ في حدود الطرح النظري ولم تحظ بعد بفرصة للتطبيق، كصيغة شورى الفقهاء وقد تباينت آراء الفقهاء والمفكرين الاسلاميين والكثير من المراقبين والمهتمين حول تطبيق هذه الصيغ وجدواها في العصر الحديث.

بروز تساؤلات كثيرة حول النماذج القائمة حتى من قبل صنّاعها فضلاً عن سائر المعنيين والمراقبين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الذي كان يُعَدُّ الشخصية الثانية من حيث الأهمية في قائمة صنّاع الثورة في إيران والذي عمل على تأسيس العمق النظري لمشروع الدولة المبني على نظرية ولاية الفقيه، صار ومن وقت مبكر يُفصِح وبشكل علني عن ملاحظاته النقدية ويصرِّح بأن المفهوم الذي أسس له في مطلع الثورة يتباين مع الواقع الفعلي للدولة، وهكذا الدكتور حسن الترابي الذي كان على رأس المنظِّرين للدولة في السودان التي تشكلت أعقاب الانقلاب الذي تزعمه البشير، يُنظَر إليه اليوم على أنه المعارض

الأكثر حدةً ومواجهةً للنموذج السياسي القائم الذي تم تطبيقه في السودان وإنما أستشهد بهذين الإسمين خصوصاً بغض النظر عن تبني آرائهما من عدمه لأنهما من أقطاب المنظرين لمشروع الدولة الاسلامية الحديثة، ومع ذلك برزتْ لهما ملاحظات جريئة حول النموذج المطبَّق، وما ذلك إلا للتدليل على بروز الكثير من التساؤلات حول إمكانية التطبيق الفعلي للمشروع السياسي الاسلامي خاصة الذي كانت تبشر به الكثير من الجهات الاسلامية.

- تقديم خيارات عملية مغايرة للخيارات القائمة على المستوى السني والشيعي، وأهمها الخيار التركي والعراقي، فالخيار الاسلامي لإدارة الدولة الذي قدّمه حزب الرفاه التركي السابق ثم حزب الفضيلة وأخيراً حزب العدالة والتنمية منذ نجم الدين أربكان ومحمد رجائي قوطان وإلى رجب طيب أردوغان خيار لا نظير له في الساحة الاسلامية، قال عنه عبد الله جول الرئيس التركي ونائب أردوغان في الحزب لا تسمونا إسلاميين، نحن حزب أوروبي محافظ حديث، لا نعترض إذا وصفنا بأننا ديمقراطيون مسلمون على غرار الديمقراطيين المسيحيين في الأقطار الأوروبية الأخرى ، وبالرغم من معارضة هذا الخيار للعلمانية ومبادئ أتاتورك التي قامت عليها الدولة الحديثة في تركيا، إلا أنه ينأى بنفسه

عن استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويعلن احترامه للحريات الدينية والفكرية، ويرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية.

وقد لفت هذا الخيار نظر الكثير من المراقبين لدرجة اعتبره البعض كالكاتب الليبي فرج العشة النموذج السياسي الاسلامي الناجح والخيار الأكثر معقولية في الزمن المعاصر، فقد قال في كتابه نهاية الأصولية ومستقبل الاسلام السياسي إن مشاريع الاسلام السياسي سقطت بينما تحول نظام الحكم الاسلامي في تركيا الآن إلى نموذج للنجاح والتطور وإلى حكم علماني يقوم على روح الاسلام.